

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الانسان في التشريع الجزائري

and its work The trial is remotely between the legislative text and the judicial
impact on human rights in Algerian legislation

فوحال رياض *

جامعة عين تيموشنت، كلية الحقوق

riyad.fouhal@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ إرسال المقال: 2025/12/31 تاريخ قبول المقال: 2026/03/16 تاريخ نشر المقال: 2026/03/31

الملخص:

ان موضوع المحاكمة عن بعد او التقاضي الالكتروني و إنشاء المحاكم ذات التقنية العاليه هو موضوع تقرضه طبيعة التطور وسرعته في كل المجالات وتزايد الدعاوى الجزائية المعروضه على المحاكم وظهور أنواع جديده من الجرائم لم تكن معروفة في السابق والتي تعرف بالجرائم الالكترونية وجرائم السبرانية، وبما أن المحاكم هي الجزء الاساسي من العملية القانونية فإن تطورها وتطور تقنياتها أمر حتمي ومن خلال مما سبق نلاحظ ان المشرع الجزائري يسعى نحو تحقيق وتطبيق منظومة الرقمنة في عدة قطاعات مهمة ومنه قطاع العدالة ومنه مصطلح المحاكمة عن بعد، كما يعتبر نظام المحادثة المرئية عن بعد نتاج للثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي الحاصل الذي مس كامل ربوع العالم وهيمن على كل نواحي الحياة بما فيها قطاع العدالة .

الكلمات المفتاحية: المحاكمة عن بعد ، الثورة المعلوماتية ، الاثار ، حقوق الانسان .

Abstract:

The subject of the trial from a distance or electronic litigation and the establishment of high - tech courts is a subject imposed by the developer and its speed in all fields and the increase in criminal cases before the courts and the emergence of new types of traction that were not known in the past and which are known as electronic crimes and captivity crimes, and since the courts are the basic part of the legal process, its development and the development of its technologies are inevitable Legititious legislator It seeks to achieve and implement the digitization system in several important sectors, including the justice sector, including the term trial from a distance. The visual conversation system is a product of the information revolution and the technological development that has touched the entire world and dominated all aspects of life, including the justice sector.

Keywords: Remote trial, information revolution, antiquities, human rights

المقدمة:

شهد العالم مؤخرًا توسعًا غير مسبوق في استخدام الحاسوب، حتى أصبح من الممكن وصف زمننا الحاضر بعصر المعلوماتية والانترنت. ومع هذا التحول برزت مصطلحات جديدة لم تكن مألوفة من قبل مثل: "الحكومة الإلكترونية"، "التجارة الإلكترونية"، "المستند الإلكتروني"، "التوقيع الإلكتروني"، "الشبكة المعلوماتية"، "الفضاء الإلكتروني"، إضافة إلى ظواهر مثل "القرصنة الإلكترونية"، "الابتزاز الإلكتروني"، و"المحاكمة عن بعد".

ومن أبرز سمات هذه المرحلة التطور السريع الذي مس جميع المجالات، خاصة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث انعكس تأثيره على مختلف مؤسسات الدولة. الجزائر بدورها اعتمدت هذه الوسائل الحديثة لمواكبة التطور العالمي، وبالأخص في قطاع العدالة باعتباره الضامن للحقوق والحريات الفردية والجماعية، وكذلك لما يقدمه من خدمات قضائية تساهم في ترسيخ دولة القانون. ولهذا كان من الضروري تزويد هذا القطاع بآليات وتقنيات عصرية لإصلاحه وتطويره.

ورغم أن التقاضي الإلكتروني لا يزال هدفًا بعيد المنال، فإنه يمثل خطوة جوهرية نحو تحقيق عدالة ناجزة. فمع جهود الحكومات في رقمنة بعض خدمات المحاكم، تظل هذه المحاولات مجرد بداية في طريق طويل نحو إقامة نظام قضائي إلكتروني متكامل يتيح رفع الدعاوى وتسجيلها دون تدخل بشري مباشر، مما يوفر الجهد والوقت ويحمي الملفات من التلف أو الضياع في حالات الطوارئ. وقد تُرجم هذا التوجه عمليًا من خلال إصدار القانون 03-15 الخاص بعصرنة العدالة، وما تبعه من الأمر 04-20 المعدل لقانون الإجراءات الجزائية، والذي جاء ليضمن تطبيق هذه الآليات في الظروف الإستثنائية، ثم يؤكد المشرع في القانون الأخير رقم 14.25 المتعلق بقانون الاجراءات الجزائية الاخير .

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الإنسان في التشريع الجزائري

إن الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات جعلت العالم يبدو كقرية صغيرة، بعد أن أزيلت كل الحواجز المكانية والزمانية، وفرضت واقعاً جديداً يقوم على سرعة التطور وتبادل المعلومات بلا حدود. أهمية الموضوع: يُعد مصطلح "التقاضي الإلكتروني" أو ما يُعرف بـ "التقاضي عن بُعد" من المفاهيم القانونية الحديثة التي لم يسبق أن تداولها فقهاء القانون في الماضي. فالمحاكمة عن بُعد تمثل خروجاً عن النمط التقليدي للتقاضي، واستبداله بأسلوب تقني وفني حديث يُعتمد أثناء الفصل في القضايا الجزائية خلال مرحلة المحاكمة. هذا التحول أثار جدلاً واسعاً، حيث انقسمت الآراء إلى اتجاهين متعارضين: فريق يؤيد هذه التقنية لما أظهرته من آثار إيجابية، في حين يرى الفريق الآخر ضرورة إلغائها تماماً بحجة أنها قد تُخلّ بحقوق المتهم، وعلى رأسها الحق في محاكمة عادلة.

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تغيير منظومة التقاضي والانتقال بها للعمل التكنولوجي الذي يحقق تدفقاً سهلاً وسريعاً وآلياً للبيانات والمعلومات في جانبه الإيجابي بين القضاة والمحامين والمتقاضين والنيابة وبالإضافة إلى الأطراف والهيئات المساعدة والمساهمة في قطاع العدالة كالطب الشرعي ومصلحة الخبراء والأحوال الشخصية وغيرهم ..". بما يوفر سرعة الفصل في القضايا مخففاً الأعباء عن (جميع الأطراف المشاركة في عملية كما أنه لا يمس حقوق المتهم بصفة خاصة والمتقاضين بصفة عامة).

فإن نظام المحاكمة عن بعد، والتي تعتمد على الوسيط الإلكتروني، قد وفر إمكانية الحضور الافتراضي للخصوم لجلسات المرافعة، وأصبح بالإمكان إجراء المرافعة إلكترونياً، وتحقيق مبدأ الشفافية والعلانية وتطبيق مبدأ المواجهة بين الخصوم، من خلال الوسيط الإلكتروني المتمثل بالانترنت، والاتصال المباشر بالصوت والصورة من دون الانتقال الجسدي بين أطراف الخصومة المتباعدين مكانياً وبين المحكمة، وبالتالي فإن انعقاد الجلسات بهذه الطريقة الإلكترونية يوفر كافة الضمانات لتحقيق العدالة.

. مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الإثبات الجزائي الإلكتروني والإجراءات المتصلة به كالتفتيش الإلكتروني .

. بيان النطاق التشريعي لوسائل الإثبات الإلكترونية جزائياً وطرق الحصول عليها .

أهداف الدراسة :

منذ منتصف القرن العشرين يشهد العالم ما يُعرف بـ "الثورة المعلوماتية"، وهي تسمية تعكس الدور البارز الذي أصبحت التكنولوجيا تؤديه كقوة لا يُستهان بها في يد الدول والأفراد على حد سواء. فقد مثّل التطور الكبير في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما تبعه من اندماج مذهل بينهما، الركيزة الأساسية لهذه الثورة. ويُعد ذلك الجانب المشرق لعصر المعلوماتية بما حمله من نتائج إيجابية واضحة، أبرزها انتشار استخدام الأنظمة المعلوماتية وتوظيفها بشكل مشروع يخدم مصالح المجتمع ويعزز منفعة العامة.

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الإنسان في التشريع الجزائري

و لعل من بين أهم المجالات التي تآثرت بالثورة الرقمية قطاع العدالة كاداة للإصلاح القضاء، التي عرفت تأثرا كبيرا بتطور وسائل التكنولوجيا الحديثة واستغلالها في المجال المؤسساتي حتى يتم التغلب على النقص المتواجد في القضاء وتطور العنصر البشري وتحقيق التقدم في جميع المجالات الأخرى بفضل الكفاءات فالمسار الطبيعي لها ينبغي أن يكون القاعدة إلى القمة أو الهرم القاعدي. والهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على مدى فعالية النصوص التي وضعها المشرع الجزائري من خلال تنظيمها للمحاكمة الإلكترونية .

رغم الصورة الإيجابية والآمال الكبيرة التي يثيرها نظام التقاضي عن بُعد باعتباره تجسيدا لمبدأ العدالة المعلوماتية، إلا أن الواقع العملي يكشف عن جملة من التحديات والإشكالات. فقد أفرز هذا النظام بعض السلبات التي انعكست في انتقاص واضح من حقوق المتقاضين والموقوفين على حد سواء، وهو ما يطرح إشكالية حقيقية في مدى توافقه مع ضمانات المحاكمة العادلة.

ومنه نطرح الإشكالية التالية: مدى فعالية النصوص القانونية والوسائل التي وضعها المشرع الجزائري لتنظيم المحاكمة عن بعد وأثارها على حقوق الإنسان ؟

ومنه نتفرع اسئلة فرعية ؟ ماهية المحادثة المرئية ؟ ماهي اهم شروط المحاكمة عن بعد ؟ دور التشريع في هذه الالية الحديثة ؟ ماهي اهم الاثار التي تمس بحقوق الانسان ؟

وللبحث في هذا الموضوع المعنون ب تقنية المحاكمة عن بعد وتأثيرها على الضمانات المحاكمة العادلة في التشريع الجزائري ، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض ما ورد في النصوص القانونية، والنصوص التطبيقية التي لها علاقة بهذا الموضوع . أما عن الخطة فهي كآالي :

مقدمة

المبحث الأول: الاطار القانوني للمحاكمة عن بعد.

المطلب الأول: ماهية المحاكمة عن بعد.

المطلب الثاني: شروط المحاكمة عن بعد .

المبحث الثاني: الأثار القانونية للمحاكمة عن بعد.

المطلب الأول: المحاكمة عن بعد وأثارها على التشريع.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه حقوق المتقاضين والموقوفين على حد سواء.

خاتمة.

المبحث الأول: الإطار القانوني للمحاكمة عن بعد.

كان تدخل المشرع لحماية حقوق الآخرين ، وضبط قواعد السلوك على السواء، في عدد من الدول ، وكانت النصوص القانونية المتبناة في هذا الصدد ملائمةً متوازناً قانونياً ، عبر صياغة تشريعية إلكترونية ، ومن خلال ذلك نتطرق في المطلب الأول إلى ماهية المحكمة الإلكترونية ثم نتناول شروط القانونية المحاكمة الإلكترونية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: ماهية المحاكمة عن بعد.

مثلاً هو الحال في باقي المرافق العامة، يعتمد مرفق العدالة على مختلف التقنيات الحديثة التي تتيح له أداء مهامه الإدارية والقضائية بكفاءة وسرعة أكبر. ومن أبرز هذه الوسائل تقنية المحادثات المرئية خلال الجلسات القضائية، أو ما يُعرف بالمحاكمة عن بُعد، والتي تهدف إلى توفير حماية قضائية أكثر فعالية للمواطن. ونظراً لتعدد التعريفات المرتبطة بهذه التقنية، سنتناول في هذا المطلب تعريف المحاكمة عن بُعد (الفرع الأول)، ثم نتناول: تمييز المحاكمة عن بعد وبعض المصطلحات القانونية المشابهة لها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف المحادثة عن بعد. تُعرّف المحاكمة عن بُعد بأنها: "إجراء يتم من خلاله نقل مستندات التقاضي إلكترونيًا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يقوم الموظف المختص بفحص هذه المستندات والبت فيها بالقبول أو الرفض، ثم يُرسل إشعارًا للمتقاضين لإخطارهم بما تم بشأنها".¹

كما تم تعريف تقنية المحادثة المرئية عن بُعد بأنها: "صلاحية تمنح لهيئة متخصصة من القضاة النظاميين للفصل في الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية باستخدام وسائل إلكترونية حديثة، ضمن نطا أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة العناصر والوسائل، تركز على تقنيات شبكة الإنترنت وبرامج

معالجة الملفات الحاسوبية وتُعد تقنية المحادثة المرئية عن بُعد وسيلة تكنولوجية حديثة من وسائل الاتصال السمعي البصري، إذ تتيح ² لمجموعة من الأفراد التواصل فيما بينهم عبر تبادل أو إرسال أو استقبال إشارات، كتابات، صور، أصوات أو مختلف أنواع المعلومات. ويتم ذلك من خلال الأسلاك أو الوسائل البصرية أو اللاسلكية الكهربائية أو غيرها من الأجهزة الكهرومغناطيسية، وبأي وسيلة إلكترونية تتدرج ضمن مفهوم الاتصال كما تُعرّف تقنية المحاكمة عن بُعد على أنها

¹ - أمير فرج يوسف، المحاكم الإلكترونية المعلوماتية والتقاضي الإلكتروني، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2014 ، ص31

² - محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014، ص66.

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الإنسان في التشريع الجزائري

وسيلة سمعية بصرية تُمكن من التواصل بين مختلف الجهات القضائية صوتًا وصورة.³ مهما اختلفت درجاتها أو اختصاصاتها. وفي الجزائر لم يعد يُقتصر استخدامها على المجال الجزائي في المؤسسات العقابية، بل تعداه إلى مرحلة التحقيق ومرحلة المحاكمة في التعديل الأخير وذلك ضمن إطار قانوني وتنظيمي محدد بدقة.⁴، وتهدف هذه التقنية إلى النظر في الدعاوى والفصل فيها وتنفيذ الأحكام بما يضمن سرعة البت في القضايا المطروحة، مع تسهيل الإجراءات على المتقاضين.⁵

أما الدعوى الإلكترونية عرفها بعض الفقه بأنها " سلطة الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق موضوعي أو حماية ، ولكن تتم عبر وسائط الإلكترونية ومن خلال الإنترنت.

وفي تعريف آخر، وُصفت بأنها: "الأسلوب الحديث للجوء إلى القضاء باستخدام الوسائل الإلكترونية، من خلال الحاسوب والإنترنت، بهدف تحديث العدالة وتطوير إدارة مرفق القضاء. ويتم ذلك عبر نقل بيانات عريضة الدعوى من جهاز إلى آخر عبر الشبكة، بدلاً من الاعتماد على الأوراق التقليدية، مما يسهم في تبسيط الإجراءات، وتقليل التكاليف والنفقات، وتحقيق تقاضٍ عصري يعكس سمات المرحلة الراهنة، أي عصر تكنولوجيا المعلومات".

وبصورة إجمالية يمكن تعريف الدعوى الإلكترونية بأنها: "الحق في الالتجاء إلى القضاء بقصد حماية قاعدة قانونية مقررة في النظام، وذلك عبر وسائل إلكترونية من خلال تحرير وإرسال صحيفة الدعوى الإلكترونية إلى المحكمة المختصة عبر شبكة الإنترنت".

الفرع الثاني: تمييز المحاكمة عن بعد وبعض المصطلحات القانونية المشابهة لها.

لقد لجأت بعض الدول إلى استخدام مصطلحات تقنية مختلفة للتعبير عن التطبيق الأمثل لتقنية المحادثات المرئية في مجال التحقيق أو المحاكمة، وذلك بغرض تقليص الإجراءات والمعاملات القضائية التقليدية. ومن بين هذه المصطلحات نجد "المحكمة الإلكترونية" التي تبنتها بعض الدول العربية مثل سوريا والسعودية، إلى جانب مصطلح "التقاضي الإلكتروني". ومن هنا تبرز الحاجة إلى تناول هذين المصطلحين بالمقارنة مع مصطلح "المحاكمة عن بُعد"، حيث سيتم تقسيم هذا الفرع إلى محورين:

المحاكمة عن بُعد والتقاضي الإلكتروني أولاً، ثم المحاكمة عن بُعد والمحكمة الإلكترونية ثانياً.

³ - أمير بوساحية، وفاء شناتلية، مستقبل المحاكمة المرئية وعن بعد في ضوء الأمر 20-04 بين الموائمة المرحلية لجائحة كورونا وصعوبة الإستمرار بعدها، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 02، 2021، ص 870.

⁴ - مريم لعجاج، جوادي إلياس، "حق التقاضي و المثل أمام القضاء في آجال معقولة أثناء الحجر الصحي"، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 09، العدد 04، الجزائر، 2020، ص 226.

⁵ - محمد عصام الترساوي، المرجع السابق، ص 67.

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الإنسان في التشريع الجزائري

أولاً : المحاكمة عن بعد والتقاضي الإلكتروني.

تُعد المحاكمة عن بُعد تقنية حديثة أدخلت إلى مرفق القضاء بهدف الفصل في القضايا الجزائية عبر المحادثات المرئية والمسموعة، بحيث تتم جميع الإجراءات القضائية عن بُعد، على خلاف ما هو معمول به في التقاضي التقليدي. أما مصطلح "التقاضي الإلكتروني" فهو أيضاً من المفاهيم المستحدثة، وقد ظهر منذ سبعينيات القرن الماضي، ويقوم على استخدام الوسيط الإلكتروني في مختلف إجراءات الدعوى القضائية، حيث يستطيع المدعي رفع دعواه وإرفاق المستندات والوثائق اللازمة، بل وحتى حضور الجلسات القضائية دون الحاجة إلى التنقل لمبنى المحكمة. وبذلك يمكن القول إن كلا المصطلحين متقاربين في المضمون، غير أن "التقاضي الإلكتروني" يظل أشمل وأوسع نطاقاً من "المحاكمة عن بُعد".⁶

ثانياً: المحاكمة عن بعد والمحكمة الإلكترونية.

تُجسد المحاكمة عن بُعد مبدأ حق التقاضي لجميع أطراف الدعوى، إذ تتيح الفصل فيها بالاعتماد على المستندات والوثائق المرفقة إلكترونياً. غير أن التطور التكنولوجي في بقية دول العالم أفرز مصطلحاً آخر هو "المحكمة الإلكترونية". ويلاحظ أن المحاكمة عن بُعد تُعد مرحلة لاحقة لإنشاء مرفق المحكمة الإلكترونية، إذ لا يمكن رفع الدعوى دون وجود موقع إلكتروني للمحكمة عبر الشبكة العنكبوتية. فالمحكمة الإلكترونية تمثل فضاءً تقنياً مزدوج الوجود، يربط بين البنية المادية للمحكمة ومجالسها القضائية من جهة، ووجودها الافتراضي على شبكة الإنترنت من جهة أخرى. ومن خلال هذا الإطار، يستطيع كتاب الضبط تسجيل القضايا ومتابعة مختلف الإجراءات القضائية، بينما تُناقش الدعوى

الإلكترونية ويُفصل فيها وفقاً للإجراءات القانونية التي حددها المشرع في هذا المجال.⁷

ولقيام المحكمة الإلكترونية، ينبغي توفر موقع خاص بها على شبكة الإنترنت يتم إنشاؤه وتصميمه وتجهيزه بما يسمح بتقديم مختلف الخدمات وشرح جميع إجراءات التقاضي دون الحاجة إلى الحضور الشخصي. كما يشترط تزويدها بالمعدات والأجهزة الحاسوبية اللازمة لنقل جلسات المحاكمة المرئية بالصوت والصورة، إضافة إلى حفظ الوثائق والملفات المتنوعة بشكل إلكتروني منظم،⁸ يكمن الأساس في التمييز بين المحكمة الإلكترونية وتقنية المحاكمة عن بُعد في أن المحكمة الإلكترونية تمثل فضاءً افتراضياً يلجأ إليه المتقاضون لممارسة حقهم في التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية، بما في ذلك تقنية المحاكمة المرئية. بينما تُعد

⁶ - حورية جحا، إجراءات المحاكمة عن بعد ، مذكرة ماستر في الحقوق تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، 2019- 2020، ص 29.

⁷ - ليلي عصماني، " نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التتموية"، مجلة الفكر، العدد 13، 2016، ص 219.

⁸ - المرجع نفسه، ص 220.

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الإنسان في التشريع الجزائري

المحاكمة عن بُعد مفهومًا أضيق نطاقًا، إذ تُعتبر مجرد جزء من المحكمة الإلكترونية التي تُجسد الإطار الأشمل والأوسع لهذا النوع من العدالة الرقمية.

المطلب الثاني: الشروط المتعلقة بالمحاكمة عن بعد.

تم اعتماد تقنية المحاكمة عن بُعد وفقًا لما نص عليه القانون في حالات محددة فقط، رغم أن التوجه العام للسلطات العليا في البلاد يسعى إلى توسيع نطاق استخدامها مستقبلاً وجعلها أكثر حضورًا في مختلف الإجراءات الجزائية. وبناءً على ذلك، يمكن تصنيف شروط تطبيق هذه التقنية إلى ثلاثة أصناف رئيسية: شروط موضوعية، وشروط تقنية، وأخرى إجرائية.

الفرع الأول: الشروط الموضوعية:

1- حسن سير العدالة: يُعد الحفاظ على حسن سير العدالة أهم مبرر للجوء إلى تقنية المحاكمة عن بُعد، خاصة بعدما أثبتت جائحة كورونا عجز المحاكمات الحضورية عن الاستمرار، وهو ما انعكس سلبًا على حقوق المحبوسين. لذلك أصبح من الضروري إيجاد آلية توازن بين استقرار الأوضاع والحد من انتشار فيروس كوفيد-19، دون تعطيل العمل القضائي. ورغم ذلك، فقد استمر الحد الأدنى من النشاط القضائي، لاسيما في القضايا المتعلقة بالموقوفين مؤقتًا، نظرًا لحساسية هذا النوع من القضايا وارتباطها بأجال قانونية محددة للحبس لا يمكن تجاوزها، وإلا عُدَّ ذلك شكلاً من أشكال الحبس التعسفي.⁹

2- إحترام مبدأ الآجال المعقولة: تُعد سرعة الفصل في الدعوى إحدى الضمانات الجوهرية للمحاكمة العادلة، إذ يُقصد بها المدة الزمنية اللازمة للفصل في القضية دون تسرع يخل بحقوق الأطراف، ودون تأخير غير مبرر يمس بمبدأ قرينة البراءة. فالقاعدة تقتضي أن تبدأ الدعوى وتنتهي في غضون مدة معقولة، مع ضرورة الموازنة بين تمكين المتهم من إعداد دفاعه على النحو الكافي، وبين إلزام القضاء بإصدار الحكم دون إطالة غير مبررة. ويشمل ذلك جميع المراحل الإجرائية بدءًا من التحري والتحقيق وصولاً إلى صدور الحكم النهائي في القضية إحترام الحقوق المنصوص عليها في قانون الإجراءات¹⁰ إحترام الحقوق المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية: إن الركيزة الأساسية لتطبيق التقنية .

⁹ - محمد زرفاوي، المحاكمة عن بعد كإجراء مسهل الوقاية من انتشار وباء كورونا، مجلة منازعات الأعمال، ع 52، 2020، ص 116.

¹⁰ - سعيد بولوط، سرعة الإجراءات في القانون الإجرائي الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 01، الجزائر، 2019، ص 293 - 294.

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الإنسان في التشريع الجزائري

المحاكمة عن بُعد تتمثل في ضرورة احترام ضمانات المحاكمة العادلة التي أقرها قانون الإجراءات الجزائية، وذلك عبر صون الحقوق والحريات المكفولة قانوناً للمتهم.

ويأتي في مقدمة هذه الضمانات الحق في الدفاع باعتباره حقاً دستورياً أصيلاً لكل فرد، فضلاً عن مبدأ الوجاهية وغيره من المبادئ الجوهرية المرتبطة بالمحاكمة العادلة.¹¹

الفرع الثاني: الشروط الإجرائية والتقنية. بحيث نتاول في الفرع الشروط التقنية ثم الاجرائية ثانياً.

أولاً: الشروط التقنية: لإستعمال تقنيه المحاكمة عن بعد يجب أن تتوفر العديد من الشروط المرتبطة بالشق التقني والتي تتمثل في ما يلي:

1. السرية التامة: ينبغي أن تضمن الوسيلة المستعملة في المحاكمة عن بُعد سرية الاتصال وأمانته، وهو ما يستبعد نهائياً استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو الشبكات غير المؤمنة. ولهذا الغرض، تم اعتماد شبكة اتصال خاصة بقطاع العدالة تُعرف بـ "الشبكة القطاعية لوزارة العدل"، التي تتيح تبادلاً إلكترونياً فورياً وآمناً للمعلومات بين مختلف مصالح القطاع. وتقوم هذه الشبكة بربط جميع الجهات القضائية والمؤسسات العقابية فيما بينها، بما في ذلك المحكمة العليا ومجلس الدولة، وفق نظام إنترنت مؤمن ومخصص لهذا الغرض وهذا مانص قانون الإجراءات الجزائية الجديد في الفصل الثالث تحت عنوان استعمال الوسائل الإلكترونية وطبقاً لنص المادة: 308 يمكن أن تتم الاستدعاءات والإخطارات والتبليغات المنصوص عليها في هذا الباب بالطريق الإلكتروني إن وافق الأطراف المعنيون صراحة على ذلك، فضلاً عن الوسائل الأخرى ذات الصلة المنصوص عليها في هذا القانون .

2- إنقاط عرض كامل وواضح لمجريات المحاكمة: يُعد من أبرز الشروط التقنية للمحاكمة المرئية أن تُجرى جميع أطوارها وإجراءاتها بوضوح وسلاسة، مع ضمان جودة الصوت والصورة بحيث تعكس بشكل دقيق التصريحات والانفعالات الصادرة عن مختلف أطراف المحاكمة الجزائية. وفي حال غياب هذه المقومات، فإن المحاكمة تُعتبر شكلية ولا ترقى إلى مستوى القضاء العصري المنشود.

عبر تقنية المحادثة المرئية عن بُعد تسجيل جميع التصريحات وكافة أطوار الجلسة على دعامة رقمية أو قرص مضغوط يضمن سلامتها، ليرفّق لاحقاً بملف الإجراءات القضائية. كما يجب تدوين التصريحات بشكل كامل وحرفي في محضر رسمي يوقع من طرف القاضي المكلف بالقضية وأمين الضبط

ثانياً : الشروط الإجرائية: ومن خلال التعديل والتغيير الاخير لقانون الاجراءات الجزائية 25. 14 فانه وفي الكتاب الخامس الباب الاول احكام عامة والمعنون استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات الباب الأول أحكام عامة مايلي :

¹¹ - أمير بوساحية، وفاء شناتلية، المرجع السابق، ص 873.

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الانسان في التشريع الجزائري

المادة: 639 يمكن الجهات القضائية، ولمقتضيات حسن سير العدالة أو حماية المتهم أو الحفاظ على الأمن والنظام العام أو الصحة العمومية أو أثناء الكوارث الطبيعية أو لدواعي احترام مبدأ الآجال المعقولة، استعمال المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية، مع احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون.¹²

يجب أن تضمن الوسائل المستعملة سرية الإرسال وأمانته وكذا التقاط وعرض كامل وواضح لمجريات الإجراء المتخذ وفق هذه التقنية .

يتم تسجيل التصريحات ومجريات الجلسة عن طريق المحادثة المرئية عن بعد على دعامة إلكترونية تضمن سلامتها، وترفق بملف الإجراءات ،كما نصت المادة: 640 يتم استجواب المتهم غير المحبوس أو سماعه أو إجراء مواجهة بينه وبين غيره في مرحلتي التحقيق القضائي أو المحاكمة، باستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد، بمقر المحكمة الاقرب من مكان اقامته ويتم تلقي تصريحاته بحضور أمين ضبط وبعد تحقق وكيل الجمهورية المختص إقليميا من هويته.

يحرر أمين الضبط محضرا عن سير عملية استعمال المحادثة المرئية عن بعد ويوقعه ثم يرسله بمعرفة وكيل الجمهورية إلى الجهة القضائية المختصة، لإحاقه بملف الإجراءات. تطبق نفس الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة عندما يتعلق الأمر بباقي الأطراف والشهود والخبراء والمترجمين. .

كما يمكن لوكيل الجمهورية أو لقاضي التحقيق اللجوء إلى المحادثة المرئية عن بعد في حالة تمديد التوقيف للنظر وكذا في حالة القبض على المتهم خارج دائرة اختصاص جهة التحقيق أو الحكم التي أصدرت الأمر بالقبض، ويشار إلى ذلك في المحاضر المحررة في الحالتين.

اما نص المادة 441 مكرر 7 من الأمر 04-20 "فقد تم الغائها ،واعادة الصياغة جديدة وكذلك لم يعد استعمال الوسائل الالكترونية استثناءا ، بل اصبح قاعدة عامة في الاجراءات القضاء الجزائي، وتم الغاء الباب السابق وتوسيعها في القانون الجديد للاجراءات الجزائية رقم 25 . 14 في الكتاب الخامس وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تقنية المحادثة المرئية عن بُعد تُمارس عبر الوسائل التالية:

1- إستعمالها من طرف جهات الحكم من تلقاء نفسها حسب نص المادة 646 و 647 :

في هذه الحالة، يتعين على جهة الحكم استطلاع رأي النيابة العامة وإحاطة باقي الخصوم علماً بالإجراء. فإذا اعترضت النيابة العامة، أو قدّم أحد الخصوم أو دفاعه، أو المتهم الموقوف أو محاميه، اعتراضاً أو دافعاً بهذا الخصوص، وجب عليهم تبرير موقفهم. غير أنه إذا رأت جهة الحكم أن هذه الاعتراضات أو

¹² - أمير بوساحية، وفاء شنانلية، المرجع السابق، ص 873 - 874.

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الانسان في التشريع الجزائري

الدفع غير جدية، فإنها تُصدر قرارًا باستمرار المحاكمة وفق هذا الإجراء، ويكون هذا القرار غير قابل للطعن.

وهذا نص عليه في الباب الثالث: استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة وحسب نص المادة 646 ومايليها : يمكن جهات الحكم أن تلجأ لاستعمال المحادثة المرئية عن بعد، من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة أو أحد الخصوم أو دفاعهم، في استجواب أو سماع شخص أو في إجراء المواجهة بين الأشخاص.

. كما اضافت المآدة : 647 إذا رأت جهة الحكم اللجوء إلى استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد من تلقاء نفسها، فإنها تستطلع رأي النيابة العامة وتحيط باقي الخصوم علما بذلك، فإذا اعترضت النيابة العامة أو قدم أحد الخصوم أو محاميه أو المتهم أو محاميه دفوعا لتبرير رفضه الامتثال لهذا الإجراء ورأت جهة الحكم عدم جدية هذا الاعتراض أو هذه الدفع فإنها تصدر قرارا غير قابل لأي طعن باستمرار المحاكمة وفق هذا الإجراء .ويوق ثم يرسله يحزر أمين ضبط المؤسسة العقابية محضرا عن سير عملية استعمال هذه التقنية عه بمعرفة مدير المؤسسة العقابية إلى الجهة القضائية .يحق للمحامي

الحضور رفقة موكله بمكان سماعه أو أمام جهة الحكم المختصة المختصة لإحاقه بملف الإجراءات¹³

2- بناءا على طلب أحد الخصوم أو دفاعهم طبقا لنص المادة 648 و 649:

إذا تقدّم أحد الأطراف أو دفاعه بطلب إلى الجهة القضائية لاستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بُعد، فإن المحكمة تُبين موقفها من الطلب بالقبول أو الرفض بعد استطلاع رأي باقي الخصوم ودفاعهم وكذلك رأي النيابة العامة. ومع ذلك، يجوز لها العدول عن قرارها ومراجعتها متى ظهرت ظروف جديدة بعد تقديم

الطلب، وهذا مانصت عليه المادة : 648 إذا طلب أحد الأطراف أو محاميه من الجهة القضائية استخ دام تقنية المحادثة المرئية عن بعد، تبث هذه الجهة في الطلب بالقبول أو بالرفض بعد استطلاع رأي باقي الأطراف أو محاميهم والنيابة العامة، غير أنه يجوز لها مراجعة قرارها إذا ظهرت ظروف جديدة بعد تقديم الطلب.

وفي حالة رفض المتهم تنص المآدة : 649 تطبق أحكام الحالة 2 من المادة 497 أعلاه، في حال رفض المتهم الإجابة أو قررالتخلف عن الحضور إذا تقرر إجراء المحاكمة باستعمال المحادثة المرئية عن بعد. يمكن استعمال المحادثة المرئية عن بعد عند النطق بالحكم، ويكون الحكم في هذه الحالة حضوريا.¹⁴

3- بناءا على طلب النيابة العامة حسب المادة 646:

¹³ - المادتان 646 و 647 من قانون رقم 1425 المتعلق بالاجراءات الجزائية

¹⁴ - المادتان 648 و 649 من نفس القانون

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الانسان في التشريع الجزائري

في جميع الحالات السابقة، إذا تقرر إجراء المحاكمة باستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بُعد، يتولى أمين ضبط المؤسسة العقابية تحرير محضر يُوثق سير العملية، ويُحال هذا المحضر إلى الجهة القضائية المختصة لإحاقه بملف الإجراءات. كما يُلزم الدفاع بالحضور رفقة موكله سواء في مكان سماعه أو أمام جهة الحكم المختصة، حسب نص المادة 646 الفقرة الأولى بنصها: يمكن جهات الحكم أن تلجأ لاستعمال المحادثة المرئية عن بعد، من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة.¹⁵

المبحث الثاني: الآثار القانونية للمحاكمة عن بعد.

في هذا المبحث سنتناول بالتحليل الآثار المترتبة عن استخدام تقنية المحادثة المرئية على كل من القوانين الدولية والتشريعات الوطنية، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وذلك في المطلب الأول. أما المطلب الثاني فسيُخصص لدراسة أثر المحاكمة عن بُعد والتحديات التي تفرضها على حقوق المتقاضين والموقوفين على حد سواء.

المطلب الأول: المحاكمة عن بعد وأثارها على التشريع .

إن دراسة الأساس القانوني لنظام المحاكمة عن بُعد تقتضي البحث في مدى اعتماده ضمن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. ومن هذا المنطلق، سيتناول هذا المطلب الموضوع من خلال تقسيمه إلى فرعين: الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية والإقليمي ثم الثاني: آثار المحاكمة عن بُعد على الدعوى وأطرافها.

الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية والإقليمية .

حيث نحاول ان نتحدث في هذا الفرع عنصرين وهما الاتفاقيات الدولية ثم الاتفاقيات المحلية .
أ: الاتفاقيات الدولية.

يتجسد الأساس القانوني للمحاكمة عن بُعد في عدد من الاتفاقيات الدولية، من أبرزها اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما الأساسي، 1998). ويُعتبر هذا الأخير المرجع الأول والأسبق لاعتماد تقنية المحاكمة عن بُعد في قطاع العدالة على المستوى الدولي.

فقد نص البند الثاني من المادة 69 من النظام الأساسي على ما يلي: "يدلي الشاهد في المحاكمة بشهادته شخصياً، إلا بالقدر الذي تتيحه التدابير المنصوص عليها في المادة 68 أو في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. ويجوز للمحكمة أيضاً أن تسمح بالإدلاء بإفادة شفوية أو مسجلة من الشاهد بواسطة تكنولوجيا

¹⁵. المادة 646 ، من نفس القانون .

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الإنسان في التشريع الجزائري

العرض المرئي أو السمعي، فضلاً عن تقديم المستندات أو المحاضر المكتوبة، وذلك بمراعاة هذا النظام الأساسي ووفقاً للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وأن لاتمس هذه التدابير حقوق المتهم أو تتعارض معها.¹⁶ كما نصت اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية (2000) على إمكانية سماع الشخص الموجود في إقليم دولة طرف في الاتفاقية، سواء بصفته شاهداً أو خبيراً، أمام السلطات القضائية لدولة طرف أخرى، وذلك من خلال عقد جلسة استماع عبر تقنية الفيديو متى تعذر حضوره شخصياً. وأكدت الاتفاقية على ضرورة اتخاذ الدول، في حدود إمكانياتها، التدابير الملائمة لضمان الحماية الفعالة للشهود في القضايا المرتبطة بالجرائم المشمولة بها، مع عدم الإخلال بحقوق المتهم، بما في ذلك ضماناته الإجرائية. كما أوجبت الاتفاقية على الدول الأطراف وضع قواعد خاصة تمكّن الشهود من الإدلاء بشهاداتهم باستخدام تكنولوجيا الاتصال.

ب : الإتفاقيات الإقليمية.

يظهر الأساس القانوني للمحاكمة عن بُعد أيضاً في الاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية، التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2004/02/01. فقد نصت المادة التاسعة من البروتوكول الإضافي الثاني لهذه الاتفاقية على مجموعة من الشروط الواجب مراعاتها عند استخدام تقنية المحاكمة عن بُعد في إطار التحقيق الجزائي الدولي ومن بين هذه الشروط:¹⁷

- . ألا يتعارض استخدامها مع المبادئ الأساسية لقانون الدولة المنفذة.
- . ضرورة توفير الإمكانيات الفنية التي تسمح باللجوء إلى هذه التقنية.
- . حصر نطاق استخدامها في سماع الشهود والخبراء، وكذلك استجواب المتهم الموجود داخل إقليم الدولة المنفذة.
- . اشتراط موافقة الدولة المنفذة التي يتواجد فيها الشخص المطلوب لسماع أقواله، مع منحها سلطة تقدير مدى تعارض هذه الإجراءات مع مبادئها القانونية الأساسية..¹⁸

¹⁶ خليل الله فليغة، يزيد بوحليط، المحاكمة عن بعد، سرعة الإجراءات أم إهدار للضمانات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص 890.

¹⁷ المادة 8 والمادة 240، المتعلقة بحماية الشهود، من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية التي اعتمدت عرض التوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 25 المؤرخة في 15 نوفمبر 2000، والتي دخلت حيز التنفيذ 23 سبتمبر 2003.

¹⁸ - صفوان محمد شديقات، التحقيق الإلكتروني والمحاكمة الجزائية عن بعد بتقنية ال Vidéo conférence ، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 41، العدد 1، الجزائر، 2015، ص 356.

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الإنسان في التشريع الجزائري

كما نصت هذه الاتفاقية على جملة من الإجراءات التي يتعين على الدول الأطراف الالتزام بها عند تطبيق تقنية المحاكمة عن بُعد في مجال التحقيق الجزائي، سواء من جانب الدولة الطالبة أو الدولة المطلوب منها التنفيذ. وإضافة إلى ذلك، تضمنت الاتفاقية إمكانية توظيف هذه التقنية في إطار مكافحة الجرائم الإرهابية، غير أن استخدامها في هذا المجال لم يشهد انتشاراً واسعاً ضمن التعاون القضائي الدولي. ويُعد حادث اغتيال الوزير البلجيكي ANDRE COOLS من أبرز القضايا الإرهابية التي طُبقت فيها هذه التقنية من أجل التحقيق وإجراء المواجهة مع المتهمين حيث تهدف هذه الإتفاقية إلى توسيع نطاق آليات ووسائل التكنولوجيا الحديثة في تحقيق والبحث الجزائي بحيث تكفل سرعة اكبر ومرونة أعلى وفعالية أشد.

الفرع الثاني: أثار المحاكمة عن بعد على الدعوى واطرافها. سوف نتطرق في هذا الفرع الى عدة عناصر .
أولاً : أثار المحاكمة عن بعد على المبادئ العامة للمحاكمة . تتمثل أولى النتائج السلبية للتقاضي الإلكتروني في كونه يُفقد المحاكمة روحها الإنسانية، إذ يحرم المتهم من الاستفادة من الأبعاد الوجدانية التي قد يؤثر بها القاضي عند مباشرته للإجراءات حضورياً.

كما أن هذا الأسلوب يتعارض مع مبدأ حرية اقتناع القاضي الجزائي، وهو من المبادئ المستقرة في القوانين الإجرائية الحديثة. وقد نصت المادة 349 من قانون الإجراءات الجزائية على هذا المبدأ بقولها: "يحكم القاضي في الدعوى حسب عقيدته لديه بكامل حريته"، وهو ما يقتضي من القاضي البحث عن الحقيقة بجميع الوسائل القانونية، بما في ذلك الأمر من تلقاء نفسه بتقديم أي دليل يراه ضرورياً لظهور الحقيقة (القانون الجزائري).

أما النتيجة الثانية للمحكمة الإلكترونية سوف تؤثر بصورة مباشرة على ضمانات المحاكمة العادلة للأفراد وهي: مبدأ العلانية :تُعتبر العلانية في المحاكمة من أهم الضمانات المقررة للمتهم في الدعوى الجزائية، كما تُعد في الوقت ذاته ضماناً أساسية لحسن سير العدالة، لكونها عنصراً جوهرياً من عناصر المحاكمة العادلة. ولا يُقصد بالعلانية مجرد حضور الخصوم في الدعوى العمومية، من مشتكي ومتهّم ومدعٍ مدني، إضافة إلى المحامين ووكلائهم، فذلك أمر مفروغ منه حتى في حالة تقرير سرية الجلسات. وإنما العلانية تعني انعقاد جلسات المحكمة في مكان مفتوح يتيح لأي فرد من الجمهور الحضور ومتابعة المحاكمة دون شرط، باستثناء ما تفرضه ضرورة الحفاظ على النظام داخل الجلسة. كما تشمل العلانية السماح بنشر وقائع المحاكمة عبر وسائل النشر المعروفة¹⁹.

2:مبدأ الشفافية : وفقاً لما استقر عليه العمل القضائي، تقوم الأحكام الجنائية على مبدأ قناعة القاضي، وهذه القناعة ينبغي أن تُبنى على الوقائع المعروضة أمامه في الجلسة. وتكمن الحكمة من مبدأ الشفافية في

¹⁹ . صفوان محمد شديقات ،المرجع السابق ،357.

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الإنسان في التشريع الجزائري

تكريس مبدأ المواجهة بين الخصوم، بحيث تتاح لكل طرف في الدعوى فرصة الاستماع إلى خصمه ومواجهته، والاطلاع على ما لديه من أقوال وأدلة. كما يتيح هذا المبدأ للقاضي تكوين قناعته الوجدانية استنادًا إلى الحجج والمرافعات التي طُرحت مباشرة أمامه أثناء الجلسة.

3:مبدأ مواجهة الخصوم : يترتب على مبدأ الشفعية أن يكون للخصوم الحق في حضور جميع أعمال التحقيق النهائي، بما يتيح لكل طرف سماع ورؤية المرافعات وأقوال الشهود. كما يضمن هذا المبدأ المساواة بين الخصوم في تقديم أدلتهم، مع منح كل طرف الحق في مناقشة القرائن التي يُقدّمها خصمه .

غير أن تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني أفرز عدة إشكالات في ظل تنامي ظاهرة الاعتداءات المعلوماتية، إذ بات من السهل على المجرمين التلاعب بالأدلة وتغييرها بما يخدم مصالحهم أو يضر بخصومهم، وهو ما يجعل المحكمة الإلكترونية مصدر تهديد لخصوصية المتقاضين وخطرًا على العدالة ذاتها.

ويُضاف إلى ذلك غياب منظومة تشريعية متكاملة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، لتنظيم أحكام التقاضي الإلكتروني وآليات تطبيق إجراءاته، فضلًا عن القواعد المتعلقة بالأحكام الصادرة عنه وطرق تنفيذها، كما أن افتقار بعض الأنظمة القضائية إلى المرونة في تفسير القواعد التقليدية بما ينسجم مع المستجدات العصرية يعيق تفعيل هذا النظام، لاسيما في ظل التطور المتسارع للحياة القانونية والأنماط الجديدة المرتبطة بالإنترنت.

إلى جانب ذلك، فإن رفع الدعوى عن بُعد يتطلب ميزانيات ضخمة لتشييد البنى التحتية اللازمة من أجهزة حاسوب وشبكات اتصال متطورة، إضافة إلى الاستثمار في تنمية الموارد البشرية من خلال تدريب وتأهيل موظفي المحاكم، وهو ما قد يشكّل عبئًا كبيرًا على قدراتهم في التعامل مع هذه التقنية الحديثة وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن هذه التحديات تُفرز آثارًا سلبية خطيرة تمس حقوق الإنسان والمتقاضين على حد سواء، أما بالنسبة للجانب الإيجابي لفكرة المحكمة الإلكترونية فهي ربح للوقت .

ثانيا :آثار المحاكمة عن بعد على أطراف الدعوى وسيرها .

1 :لابد لمرفق العدالة أن يواكب مع التطور التقني الحاصل في مجال المعلوماتية والاتصالات ، فليس من المنطقي أن العالم كله يتجه نحوآليات العمل التقنية ويقع مرفق العدالةفي الملفات والمستندات الورقية.

2 :استعانة القاضي بالبرامج المعلوماتية في المحكمة الالكترونية ، القصد منها في الاساس إختصار الكثير من الوقت والمجهود وتهيئة الجو لتحقيق العدالة التي هي الهدف الاسمي للقضاء .²⁰

²⁰ . صفيان براهيمى،مكانة آلية المحادثة المرئية عن بعد في التعاون الدولي لمتابعة الجريمة، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12،كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو ، عدد 1، 2021،ص517_518.

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الانسان في التشريع الجزائري

3 :نظام التقاضي التقليدي يترتب عليه بصورة مباشرة بطء اجراءات التقاضي بصورة لا تحتمل بسبب إجراءات إعلانات الدعوى، وتحديد الجلسات وتأجيلها لأسباب شكلية، وإجراءات التحقيق والمرافعة والمحاكمة حتى صدور الحكم من محكمة أول درجة ومحكمة الاستئناف، ومحكمة العليا بعد مدة طويلة ، اما اذا تعاملنا بنظام التقاضي الالكتروني وذلك من خلال وجود تنظيم تقني معلوماتي فانه يسمح للمحامين والخصوم تسجيل صحيفة الدعوى وإيداع المستندات المؤيدة لها، ومباشرة إجراءاتها حتى إصدار الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية، دون حضور الخصوم شخصي لمباشرة إجراءات التقاضي ،عن طريق البريد الإلكتروني أو ورسائل المحمول أو الفاكس أو الفيديو أو التوقيع الإلكتروني.

4: يجب على المبرمجين والعاملين في المحكمة الالكترونية إنشاء جهاز مناعة معلوماتي لها ، يضمن حماية معلوماتها وبياناتها من المتطفلين وجماعات التخريب ويحافظ على خصوصية المتقاضين وخصوصية المحكمة.

5 : ويترتب على تطبيق التقاضي الالكتروني تطبيق المحاكم الالكترونية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال تمكين الأشخاص من:

أ . تقديم بيان ادلة الاثبات الرسمية والعرفية والترافع وتقديم الطعون تسجيل الدعاوى والقضايا ودفع رسومها وحضور أطرافها أو حضور وكلائهم او المحامي.

ب . تدوين كافة الاجراءات وتوثيقها من خلال مباشرة المحاكمات بصورة عامة والحصول على قرار الحكم وتنفيذه لكن بوسائل تختلف عن الوسائل التقليدية وهذا يترتب عليه الدقة في مواعيد القانونية.

ج . تبسيط اجراءات العمل القضائي وحضور الاطراف الكترونياً من اي مكان دون الحضور الشخصي للمحكمة وعلى هذا فإن التقاضي الالكتروني ، يعد نقلة مهمة ينتفع بها الكثير من الناس ليس فقط المحامين والمواطنين بل حتى دوائر وأجهزة الدولة وجميع المؤسسات الحكومية والمدنية سرعة الانجاز للمعاملات والقضايا .²¹

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه حقوق المتقاضين والموقوفين على حد سواء .

تجد تقنية المحاكمة المرئية عن بعد أساسها القانوني في التقنيات او التشريعات الوطنية، حيث كرس العديد من الدول تطبيق هذه التقنية الحديثة، وتم التطرق إليها وتبيان إجراءاتها في القوانين المقارنة من جهة، ومن جهة أخرى التشريع الجزائري في القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة والقانون رقم 25. 14 المتعلق

²¹. خالد حسن احمد ، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي، دار الفكر الجامع، 2020، ص 75 .

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الانسان في التشريع الجزائري

لقانون الإجراءات الجزائية، وعليه سنتعرض في هذا المطلب لمجموعة من القوانين التنظيمية ومنه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، القوانين المقارنة (الفرع الأول) والتشريع الجزائري (الفرع الثاني).

الفرع الأول : آلية المحاكمة عن بعد في بعض القوانين المقارنة: نتحدث في هذا الفرع عن عنصرين مهمين وهما المحاكمة عن بعد في القوانين والتحديات التي تواجه هذه الآلية بالنسبة للمتقاضين .

أولاً : القوانين المقارنة.

تبنت عدة قوانين وطنية نظام المحاكمة المرئية عن بُعد، ومن بينها التشريع الإيطالي الذي اعتمد هذه التقنية بموجب المرسوم رقم 360 لسنة 1992 والمعدل بالقانون رقم 356 لسنة 1996، والذي حدد كيفية تطبيقها في إطار التحقيق الجزائي عن بُعد. وقد سمح هذا النص باستخدام التقنية من طرف الشهود والمتعاونين مع العدالة في مواجهة عصابات المافيا، قبل أن يتم توسيع نطاق تطبيقها لاحقاً ليشمل المشاركة في الدعوى العمومية عن بُعد ضمن الإجراءات الجزائية. كما أجاز المشرع الإيطالي استعمالها في سماع أقوال المتهمين أثناء التحقيقات

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية تقنية المحاكمة عن بُعد في إطار مباشرة الإجراءات القضائية، سواء على الصعيد الدولي عبر المساعدة القضائية الدولية، أو على المستوى الداخلي في القضايا الجزائية المطروحة أمام محاكمها. وبهذا تكون قد جسدت ما تضمنته الاتفاقيات الدولية المبرمة بينها وبين الدول الأخرى بشأن توظيف هذه التقنية في المجال الجزائي. كما يظهر هذا التوجه من خلال ما أقرته غالبية الولايات الأمريكية من قوانين داخلية تجيز استخدامها في التحقيق والمحاكمة عن بُعد، مع مراعاة تقليل الضغط النفسي والذهني الذي قد يتعرض له الشاهد، لا سيما إذا كان قاصراً، عند استدعائه للإدلاء بشهادته أو مواجهته بالمتهم أو المجني عليه.²²

أجاز التشريع السويسري، بموجب المادة 144 من قانون الإجراءات الجزائية الصادر في 5 أكتوبر 2007، اعتماد تقنية التواصل عبر الفيديو في مختلف مراحل الدعوى الجزائية، سواء خلال مرحلة التحقيق أو أثناء إجراءات المحاكمة. وقد منح هذا النص للمدعي العام أو للمحكمة المختصة صلاحية الأمر بعقد جلسة استماع عبر الفيديو متى كان الشخص المعني غير قادر على الحضور شخصياً أو حال دون مثوله مانع مشروع. كما ألزم التشريع السويسري بتسجيل الصوت والصورة على دعامة آمنة تُرفق لاحقاً بملف الدعوى ضماناً للسلامة الإجرائية.²³

²² عبد الهادي يوسف، المحاكمة المرئية عن بعد تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات ، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 222.

²³ خليل الله فليغة، يزيد بوحليط، المرجع السابق، ص 898.

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الإنسان في التشريع الجزائري

اعتمد المشرع الفرنسي نظام المحاكمة عن بُعد ضمن قانون الإجراءات الجزائية، حيث نص على إمكانية استخدام وسائل الاتصال السمعي البصري لتسيير إجراءات التحقيق والمحاكمة، وفقًا للأشكال التي حددها القانون ذاته. ويُترك أمر اللجوء إلى هذه الوسيلة لتقدير القاضي المختص المكلف بالإجراءات، أو لرئيس المحكمة التي عُرضت أمامها الدعوى، متى رأى أن ذلك يحقق مصلحة حسن سير الإجراءات الجزائية، و جاء في الفقرة الثانية من المادة 71-706 ما يلي: "إذا كانت ضرورات البحث أو التحقيق تبرر ذلك، يمكن الاستماع إلى شخص أو استجوابه، أو إجراء مواجهة بين مجموعة من الأشخاص متواجدين في نقاط مختلفة داخل التراب الوطني، أو بين نقطة داخل الجمهورية وأخرى في دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بموجب تنفيذ أمر بالتحقيق الأوروبي، وذلك عبر وسائل الاتصال عن بُعد التي تضمن سرية الإرسال. كما يجوز تمديد التوقيف للنظر أو الحبس المؤقت باستخدام الوسائل السمعية البصرية للتواصل

عن بُعد" على صعيد التشريعات العربية، نص المشرع المغربي على إمكانية اللجوء إلى تقنية الاتصال عن بُعد متى وُجدت أسباب جدية تؤكد دلائل قوية بأن حضور الشاهد للإدلاء بشهادته أو لمواجهته مع المتهم قد يُعرض حياته أو سلامته الجسدية أو مصالحه الأساسية، أو حياة أفراد أسرته وأقاربه أو سلامتهم للخطر. وفي هذه الحالة، يجوز للمحكمة، بناءً على ملتزم من النيابة العامة، أن تأذن بإخفاء هوية الشاهد بما يحول دون التعرف عليه. كما يمكنها السماح باستخدام الوسائل التقنية لتغيير الصوت ضمانًا لعدم التعرف عليه، أو الاستماع إليه مباشرة عبر تقنية الاتصال والمحادثة عن بُعد.²⁴

ثانيا . المحاكمة عن بعد وحقوق المتقاضين . رغم الصورة الإيجابية التي يثيرها نظام التقاضي عن بُعد باعتباره وسيلة لترسيخ مبدأ العدالة وتعزيز حقوق الإنسان، إلا أن الواقع العملي يكشف عن تحديات ومشكلات جدية انعكست في انتقاص واضح من حقوق المتقاضين والمتهمين على حد سواء. ومن أبرز هذه السلبات:

ضعف البنية التحتية للاتصال: عدم توفر خدمة الإنترنت في بعض المناطق البعيدة والناحية، مما يؤدي إلى استحالة التواصل مع أحد أطراف الدعوى في الوقت المناسب عدم اكتمال أو تخلف الوسائل لقطاع الاتصالات الالكترونية او البنية التحتية في الدول النامية، مع عدم التمكن وفرض الحماية اللازمة تجاه المعاملات الالكترونية.²⁵

-المساس بحقوق السجين في المثل المباشر فقد يؤدي اعتماد المحاكمة عن بُعد إلى حرمان السجين من الظهور شخصيًا أمام القاضي والتفاعل المباشر معه كما يقتضيه قانون الإجراءات الجزائية. وهذا يحول دون

²⁴- المرجع نفسه، ص 891-892.

²⁵- خليل الله فليغة، يزيد بوحليط، المرجع السابق، ص 892.

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الانسان في التشريع الجزائري

قدرة القاضي على قراءة ملامح الوجه وتعابير الجسد ونبرة الصوت أثناء مناقشة القضية، وهي عناصر أساسية تساعد في تكوين قناعته باعتبار الصورة المباشرة أقرب إلى حقيقة تصرفات المتهم²⁶.
فرغم الأهمية التي يثيرها نظام المحاكمة عن بُعد، إلا أن تطبيقه يكشف عن عدد من التحديات والسلبيات التي تؤثر سلباً على حقوق المتقاضين والمتهمين، فإحدى أبرز الإشكالات تكمن في عدم إمكانية عرض وسائل الاقتناع على المتهم بشكل مباشر، مثل المسروقات أو الأسلحة المحجوزة لديه، وكذلك في جرائم التزوير المادي حيث يصعب عرض التوقيع المزور عليه قبل إجراء الخبرة. ويضاف إلى ذلك رداءة جودة الصورة والانقطاع المتكرر للبث، مما قد يؤدي إلى فقدان أجزاء أساسية من إفادات المتهم.

كما أن بعض الفئات الاجتماعية، مثل كبار السن، قد تجد صعوبة في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة أو ترفض استخدامها، وهو ما يضعف من فعالية هذا النظام. من جهة أخرى، يرى المؤيدون للإبقاء على هذه التقنية أن لها مزايا صحية وأمنية مهمة، حيث يعتقدون أن نقل المحبوسين إلى المحاكم قد يُعرض المؤسسات العقابية لخطر انتقال الأمراض، مما يجعل المحاكمة عن بُعد وسيلة للوقاية والحماية. وفي المقابل، يبرز هذا النظام مزايا عديدة تعكس توجهًا نحو عصنة قطاع العدالة. إذ يساهم في التحول الرقمي من خلال استبدال الوثائق الورقية بالمستندات الإلكترونية، وتوثيق تصريحات ودفع الخصوم في سجلات رقمية أكثر أمانًا، وهو ما يعزز مستوى أمن المستودع الرقمي للمحكمة. كما يؤدي إلى تقليص النفقات المرتبطة بنقل المتهمين المحبوسين إلى المحاكم، فضلاً عن ترشيد وقت وجهد القضاة، مما يتيح لهم النظر في عدد أكبر من القضايا وتحقيق عدالة جنائية أكثر فعالية وسرعة²⁷.

وتزداد أهمية هذه المزايا في الظروف الاستثنائية، مثل فترات انتشار الأوبئة، حيث يصبح اعتماد المحاكمة عن بُعد ضرورة حتمية لضمان استمرارية سير العدالة، دون أن يقتصر دورها على الحالات العادية فقط، بل لتؤدي دورًا وقائيًا وحاسمًا في الحفاظ على استقرار النظام القضائي.

الفرع الثاني: تقنية المحاكمة عن بعد في التشريع الجزائري. إن المشرع الجزائري من بين التشريعات المتقدمة زمنيًا في اعتماد تقنية المحاكمة عن بعد في قطاع العدالة ومن أهم القوانين ..

أولاً: القانون رقم 15-03: اعتمدت بعض الدول نظام التحقيق والمحاكمة عن بعد في إطار العصنة الحاصل في عالم الجريمة بما فيها الجزائر التي أقرت استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في إجراءاتها القضائية وفقاً لقانون رقم 15-03، وتسمح المنظومة المعلوماتية المركزية التابعة لوزارة العدل باستخدام هذه

²⁶ أكرم طراد الفايز، السرعة في المحاكمات الجزائية بين النظرية و التطبيق دراسة في القانون الجزائري الأردني، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد 1، 2018، ص23.

²⁷ محمد الزرقاوي، المرجع السابق، ص 118.

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الانسان في التشريع الجزائري

التقنية في سماع الشهود والخبراء وإجراءات المواجهة بين الأطراف المتنازعة وتلقي تصريحات المتهمين داخل المؤسسات العقابية ضمن الشروط القانونية والإجراءات المطلوبة، يتم ذلك بالتزامن مع احترام كافة المبادئ المتعلقة بالمحاكمة العادلة والمنصف والإلتزام بالإتفاقية الدولية التي صادقت عليها الجزائر، ويعكس ذلك حرص الدولة على تطوير العدالة واجراءاتها.

ويعكس ذلك حرص الحكومة على تطوير العدالة وتحسين سير الإجراء ورد في الفصل الرابع من القانون رقم 15. 03 المعنون باستعمال المحادثة عن بعد أثناء الإجراءات القضائية، في قسمه الأول تحدت شروط استعمال التقنية ضمن المادة 14 كسرية الإرسال وأمانته وشروط تسجيلها على دعامة تضمن سالمته وترفق بملف الإجراءات، كما يشترط تدوين محضر للمحادثة يوقع عليه قاضي التحقيق وأمين الضبط، والقسم الثاني على الإجراءات في المادتين 15 -16، المادة 15 تتم فيها مناقشة الإجراءات المطلوبة لإستخدام هذه المحادثات ومن يمكن استخدامها، في حين تستخدم المادة 16 كمعيار القرب لتحديد المحكمة التي يجب فيها علم المعني الإدلاء بتصريحاته مع حضور وكيل الجمهورية المختص ، وكل هذا حفظا على حقوق الانسان بصفة عامة ،والمتهم بصفة خاصة.²⁸ فان المشرع قد حصرالمتهم والنيابة العامة المحاكمة عن بعد في الجنايات .

ثالثا: تعديل قانون الإجراءات الجزائية (25-14): تم توسيع مدى هذا المجال عبر التعديل الذي طرا على القانون رقم 25-14 لسنة 2025 المتعلق بإجراءات الجزائية والذي يشمل كتابا ثانيا يتعلق باستخدام وسائل الإتصال المرئية والمسموعة خلال الإجراءات القانونية، يتكون من ثلاثة أبواب، حيث يتحدث الباب الأول عن الأحكام العامة فيما يتعلق الباب الثاني بطريقة استخدام المحادثة المرئية عن بعد في التحقيقات القضائية أما الباب الثالث فهو يغطي استخدام المحادثة المرئية عن بعد خلال مرحلة المحاكمة وذلك من خلال المواد 639 الى غاية 649 ،ومن خلال هذا القانون نستنتج مايلي:²⁹ أ . سرعة تنفيذ إجراءات المحاكمة كأحد أثار التقاضي الإلكتروني وحيث اننا بصدد المحكمة الالكترونية ، فان الوثائق او الملف القضائي المكتوبة تكون محفوظة في وسيط الكتروني ، فان هذه الوسائط لا تبين محتواها ، ولايمكن الوصول اليها وقراءتها إلا عبر الحاسب .وعليه يجب على القاضي تمكين الخصم من الاطلاع على محتوى ذلك الوسيط الالكتروني المقدم للقاضي ، فالحاسب الآلي الموجود في قاعة المحكمة ، المجهزة بالانترنت لتشكل رابطاً شبكياً بين الخصوم ومجلس القضاء. ووفقاً لسابقه فان نظام المحكمة الالكترونية ، والتي تعتمد على الوسيط

²⁸ . المادة 65 مكر 27 من الامر 15. 03 . المتعلق بعصرنة العدالة .

²⁹ . المادة 14 من نفس القانون .

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الانسان في التشريع الجزائري

الالكتروني ، قد وفر إمكانية الحضور الافتراضي للمتهمين لجلسات المرافعة ³⁰ ، وأصبح بالإمكان إجراء المرافعة إلكترونياً ، وتحقيق مبدأ الشفافية والعلانية وتطبيق مبدأ المواجهة بين المتهمين ، من خلال الوسيط الالكتروني المتمثل بالانترنت ، والاتصال المباشر بالصوت والصورة تتم العملية من دون الانتقال الجسدي بين أطراف الخصومة المتباعدين مكانياً وبين المحكمة وبالتالي فإن انعقاد الجلسات بهذه الطريقة الالكترونية يوفر كافة الضمانات لتحقيق العدالة عملية إرسال واستلام المستندات والوثائق عبر شبكة الانترنت دون الحاجة لانتقال طرفي التقاضي ، وفي هذا اختصار الزمن وتوفير الجهد وتقليل النفقات ، وكذلك يؤدي عدم ذهابهم لمقر المحكمة إلى تقليل وامتناس مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم وارتفاع جودة مستوى الخدمة المقدمة لأطراف الدعوى ب . نوع الخدمة المقدمة للمتقاضين وأثارها على حقوق الانسان ، ³¹ .

ب . نوع الخدمة المقدمة للمتقاضين وأثارها على حقوق الانسان . إن التقاضي الالكتروني حقق مجموعة من مميزات عديدة منها :

- 1 - تقليل مشاكل ازدحام الاشخاص و الجمهور في المحاكم.
- 2 - زيادة جودة الخدمة المقدمة الى مستهلك مرفق العدالة و جمهور المتقاضين عموماً ، وتخفيض مساحة اماكن تخزين الملفات في المحاكم. ³²
3. رفع فاعلية دورة العمل واطلاع افضل للجمهور وامكانية ربط معلومات الدعاوى بين المحاكم . وكل هذا يتم بواسطة مجموعة من التطبيقات وقواعد البيانات التي تهدف الى خدمة العمل داخل المحاكم ، أن اللجوء إلى المحاكمة المرئية في المسائل الجنائية له ما يبرره، فهذه آلية المستحدثة العديد من المزايا إذ تساهم في إقتصار الجهد والوقت، و تسهل من إجراءات المحاكمة الجزائية و تمنح سرعة الفصل في الدعوى العمومية والقضايا في أجال معقولة.

خاتمة:

وفي ختام هذا العمل المتواضع توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات أهمها :
تعتبر المحكمة الإلكترونية من بين المؤسسات الحديثة التي ظهرت بتطور المجتمع والوسائل العيش في مجتمع التكنولوجيا ، وهذا من بين ايجابيات التكنولوجيا التي أثرت على الأمن القانوني والمؤسساتي والاجتماعي والاقتصادي في مختلف قطاعات الدولة .

³⁰ . أشرف جودت محمد محمود، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة و القانون، عدد، 35، ج، 3، 2020، ص.44

³¹ - هشام البلاوي، مرجع سابق، ص16.

³² - عبد الهادي يوسف، المرجع السابق، ص 223.

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الانسان في التشريع الجزائري

ان موضوع المحاكمة عن بعد او التقاضي الالكتروني والبحث في إنشاء المحاكم ذات التقنية العاليه هو موضوع تفرضه طبيعة التطور وتسارعه وتفرعه في كل المجالات وتزايد الدعاوى المعروضه على المحاكم الجزائية وظهور أنواع جديده من الجر ائم لم تكن معروفه في السابق والتي تعرف بالجرائم الالكترونية وجرائم السبرانية ،وبما أن المحاكم هي الجزء الحيوي من العملية القانونية والقضائية فإن تطورها وتطور تقنياتها أمر حتمي ، ومن خلال مما سبق نلاحظ ان المشرع الجزائري يسعى نحو تحقيق وتطبيق منظومة الرقمنة في عدة قطاعات مهمة ومنه قطاع العدالة ومنه مصطلح المحاكمة عن بعد ، ومن الامثلة الناجحة في إستخدام وتطبيق فكرة المحاكم الجزائية الإلكترونية التجارب التي اقيمت في هذا المجال واستحسان المواطن هذه الافكار .

و يعتبر نظام المحاكمة عن بعد نتاج للثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي الحاصل الذي مس كامل ربوع العالم وهيمن على كل نواحي الحياة بما فيها قطاع العدالة، حيث لجأت الأنظمة الجزائية الدولية عامة والمشرع الجزائري خاصة إلى العمل به .

كما يترتب على تطبيق التقاضي الالكتروني تطبيق المحاكم الالكترونية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في تمكن الأشخاص من ربح الوقت والجهد والمال .

ايضا حيث حاولت أغلب التشريعات جاهدة لتجسيده من بينها القانون الجزائري الذي نظمها بعد ظهور الأزمة الصحية التي مست العالم لما يتميز به من سرعة الفصل في القضايا وتخفيف العبء على المتقاضين وتحسين جودة العمل القضائي، ضمانا لحقوق المتقاضين أمام القضاء تحقيقا للعدالة والأمن الصحي للجميع فالتشريع الجزائري كرس استخدامها في القانون 15- 03 المتعلق بعصرنة العدالة المؤرخ في 01 فيفري 2015 ، ثم كرس استخدامها في الأمر 20- 04 المؤرخ في 30 أوت 2020 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية ثم اخر القانون رقم 25. 14 المتعلق بقانون الاجراءات الجزائية لتفعيل وتوسيع نطاق تطبيق تقنية المحادثة عن بعد .

وبهذا نكون أمام حتمية آلية جديدة ضرورية لتطبيق نظام قضائي جديد قائم على اسس وقواعد وتشريعات واحكام قضائية في ظل عصر المعلوماتية والتقنية، وفق توظيف القواعد العامة لقانون والعدالة دون استبعادها، بل تطويعها للعمل بموجب هذا النظام مع وجوب تدخل تشريعي بتعديل البعض منها.

يشهد العالم منذ منتصف القرن العشرين ثور تسميتها بالثورة المعلوماتية، وذلك إشارة إلى الدور البارز الذي أصبحت تلعبه التكنولوجيا لا يستهان بها في أيدي الدول فقد أمست قوة لا يستهان بها ، فالمعلومات في الوقت الراهن والأفراد الهائل الذي شهده قطاعي تكنولوجيا المعلومات وكان التطور والاتصالات والاندماج المذهل الذي حدث بينهما فيما بعد هو المحور الأساسي الذي قامت عليه هذه الثورة هذا الجانب

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الانسان في التشريع الجزائري

الإيجابي المشرق لعصر المعلوماتية لا ينفى النتائج التي أفرزتها هذه التقنية والمتمثلة في إساءة استخدام الانعكاسات السلبية بمصالح المجتمع وبصور الأنظمة المعلوماتية واستغلالها على نحو غير مشروع وبالتالي الاضرار بمصلحة المجتمع كله.

نحن أمام قضية «تنمية معلوماتية» شاملة للمرفق القضائي، بما تحتويه من بيئة عمل واسعة متنوعة الأطراف وليس فقط مجرد تحسين في بعض إجراءات التقاضي داخل المحاكم، فالدراسة تتبع وتشخص مراحل التقاضي في حالتها الورقية الراهنة، وترصد الخطوات الإجرائية اللوجستية المطلوبة في كل خطوة، وتشخص عيوب ومزايا الوضع الراهن من مختلف جوانبه" اما عن الاقتراحات:

- لا بد للإطار القانوني الذي ينبغي تخصيصه لتنظيم مهام ومسؤولية مقدمي خدمات الانترنت التقنية وان يحدد بشكل دقيق شروط إفادتهم بنظام الإعفاء المشروط من المسؤولية باعتبار نظام المسؤولية باعتبار الأكثر انسجاما وتلاءما مع طبيعة وظائفهم .

. التحديد الدقيق للإجراءات الواجب إتباعها من أجل سحب المضامين المسيئة أو جعل الدخول إليها غير ممكن.

. ولهذه الاعتبارات فإن الفقه والقضاء يرى أن من شأن زيادة استخدام التقنيات الرقمية وانتشار هذا الاستخدام في الحياة أن يظهر الحاجة إلى قانون جديد للإجراءات الجزائية "يختلف في قواعده عن القوانين الحالية.

. تعزيز القضاء الجزائري الوطني وزيادة الوسائل التكنولوجية وتعميم الرقمنة من أجل إرساء ثقة المتقاضين مع العدالة في هذا النمط الافتراضي، وخاصة وأن الامر يتمحور بحقوق وحریات الاشخاص.

. رغم التعديل الاخير لقانون الاجراءات الجزائية رقم 25.14 الا انه إستغلال تقنية المحادثة المرئية اصبح حتمية في القانون الجزائي يفرضها التطور وعصرنة قطاع العدالة .

. المساهمة في أمن المعلومات وحفظها مع امكانية الاطلاع عليها للأشخاص المصرح لهم في وقت الحاجة للمعلومات واستخدامها .

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية .

. اتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما الأساسي، 1998).

- الدستور الجزائري حسب التعديل الأخير له 2020.

المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الانسان في التشريع الجزائري

. القانون 15 - 03 المتعلق بعصرنة العدالة المؤرخ في 01 فيفري 2015
. القانون رقم -25 . 14 المؤرخ في 9 صفر عام 1447 الموافق 3 غشت سنة 2025 المتضمن قانون
الإجراءات الجزائية الجديدة الرسمية عدد 54 المؤرخة في 13_08 _ 2025.
قانون رقم -24 06 المؤرخ في 28 . 04 . 2024 المعدل و المتمم للأمر رقم -66 156 المؤرخ في -08
-06 1966 و المتضمن قانون العقوبات. ج ر، عدد رقم 30.

ثانيا: الكتب

- أمير فرج يوسف، المحاكم الإلكترونية المعلوماتية والتقاضي الإلكتروني، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2014 .
- محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014،
- حسين جميل ، حقوق الانسان و القانون الجنائي ، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية ، مطابع دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة 1999.
- خالد حسن احمد ، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي ،دار الفكر الجامع ، 2020 .
- خالد ممدوح ابراهيم ، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم ، دار الفكر الجامعي، 2008.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

- حورية جحا، إجراءات المحاكمة عن بعد ، مذكرة ماستر في الحقوق تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019- 2020.

رابعا: المقالات

- أمير بوساحية، وفاء شنانلية، مستقبل المحاكمة المرئية وعن بعد في ضوء الأمر 20-04 بين الملائمة المرحلية لجائحة كورونا، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 02، 2021.
- مريم لعجاج، جوادي إلياس، "حق التقاضي و المثل أمام القضاء في آجال معقولة أثناء الحجر الصحي" ، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 09 ، العدد 04 ، الجزائر، 2020.
- ليلي عصماني" نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة الفكر العدد 13 2016.
- محمد زرفاوي، المحاكمة عن بعد كإجراء مسهل الوقاية من انتشار وباء كورونا، مجلة منازعات الأعمال، ع 52، 2020 .
- سعيد بولوطه، سرعة الإجراءات في القانون الإجرائي الجزائري الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 01، الجزائر، 2019.



المحاكمة عن بعد بين النص التشريعي والعمل القضائي وتأثيرها على حقوق الانسان في التشريع الجزائري

- خليل الله فليغة، يزيد بوحليط، المحاكمة عن بعد، سرعة الإجراءات أم إهدار للضمانات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 01، 2021 .
- عبد الهادي يوسف، المحاكمة المرئية عن بعد تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات ، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2021.